حماية النازح البيئي: بين الحاجات الإنسانية والتصنيفات القانونية

أيت قاسي حورية
أستاذة محاضرة "ب"
كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو

مقدمة:

يضطر العديد من الأشخاص للتنقل والنزوح، أو لاتخاذ تدابير مختلفة للتكيف والتأقلم استجابة للضغوط المتزايدة على الطبيعة وسبل العيش، والتي يعود بعض منها للتغير البيئي، الذي يشكل هذه الأيام تهديدا جديدا للأمن البشري، وقد يصبح النزوح ملاذا أخيرا للنجاة من آثاره المدمرة. ولاشك أن النزوح سواء كان قصريا أم طوعيا سيصبح أحد أبرز عواقب التدهور البيئي وتغير المناخ لعدة عقود قادمة، ويؤكد معظم الخبراء على وجود عدد هائل من الأشخاص ينتقلون بالفعل من مكان إلى آخر بسبب المناخ، مع توقع مواجهة تحركات ملايين آخرين، مما يشكل دليلا على درجة تزايد حدة هذه الظاهرة.

يدرك المجتمع الدولي بشكل متزايد الآن، أن التدهور البيئي يمكن أن يؤدي إلى نزوح سكاني، على نطاق لا تتوافر للمجتمع الدولي حاليا الإمكانات الكافية لمنعه، أو التعامل معه بطريقة فعالة. كما يمكن لعمليات التدهور التدريجية، بجانب الأحداث البيئية المتطرفة أن تتسبب في النزوح، ومع ذلك تميل الاستجابات السياسية الحالية إلى التركيز على آثار الكوارث المفاجئة،

بدلا من نتائج التدهور البيئي على المدى الطويل علاوة على ذلك فقد يساهم النزوح نفسه في زيادة التدهور، وقابلية التأثر بالكوارث حتى عندما يمثل النزوح آلية للتكيف وإستراتيجية للبقاء.

ولقد أدت سلسلة من الكوارث الكبيرة والنتائج التقديرية، إلى جذب اهتمام السياسات ووسائل الإعلام على حد سواء، ومع ذلك وحتى اليوم تظل قضية النزوح الذي يترتب على العوامل البيئية، تفتقر إلى الاهتمام الذي تستحقه بشكل عام، ولا توجد حتى اليوم أي اتفاقية تعالج بشكل مباشر الملجأ البيئي في القانون الدولي، فاتفاقية ريو المتعلقة بتغير المناخ لعام 1992[1]، وبروتوكول كيوتو لعام1997[2]، لا يشيران إلى الملجأ البيئي. فقط الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر لعام 1994[3]، أشارت بوضوح وبشكل مباشر إلى العلاقة بين تدهور البيئة والنزوح[4]، غير أنها لا تمنح مركزا قانونيا ولا حماية خاصة للأشخاص النازحين بسبب التصحّر، مما يثير الجدل حول ما إذا كانت التجمعات السكانية المتأثرة بتغير المناخ وتدهور البيئة بشكل عام، هي

---

[1] – أبرمت في 9 ماي 1992، ودخلت حيز النفاد في21 مارس 1994؛ وهي متاحة على الموقع التالي:

http://unfccc.int/ressource/ docs/convKp/convarabic.pdf

[2] – أبرم في 11 ديسمبر1997، ودخل حيز النفاد في 16 فيفري 2005؛ وهو متاح على الموقع التالي:

http://unfccc.int/ressource/ docs/convKp/Kparabic.pdf

[3] – أبرمت في 17 جوان 1994، ودخلت حيز النفاد في 25 ديسمبر 1996؛ وهي متاحة على الموقع التالي:

http://www.uncc.int/Lists/Site Document Library/conventionText/conv-fre.pdf

[4] – انظر الفقرة التاسعة من ديباجة هذه الاتفاقية.

فئة جديدة في حاجة للحماية (أولا)، وما إذا كانت الأطر القانونية القائمة كافية لحمايتها أم لا، خاصة مع ازدياد عمليات النزوح (ثانيا).

أولا – غموض مفهوم النازح البيئي.

يغطّي النزوح البيئي عددا كبيرا من الوضعيات المختلفة التي لا تشترك أحيانا إلا في مساهمة العوامل البيئية في اتخاذ قرار النزوح، ورغم وجود عدة تعريفات للنازح البيئي من قبل مختلف الفقهاء، إلا أنه لم يصل ولا واحد إلى فرض نفسه بشكل فعلي (1)، مما يدفعنا إلى التفكير في إمكانية أن يشكل هؤلاء النازحون الجدد فئة خاصة، تتميز عن المهاجرين لأسباب اقتصادية أو اللاجئين (2)، وتتسم بعدم التجانس الذي يمكن تفسيره من خلال تعدد أسباب النزوح، والتداخل بين العوامل البيئية من جهة، والأسباب الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية...الخ من جهة أخرى (3).

1- غياب تعريف للنازح البيئي

تستعمل مصطلحات عديدة للتعبير عن النزوح، الهجرة، أو التنقل لأسباب تمس البيئة، مثل اللاجئون البيئيون، مهاجرو البيئة، النازحون الإيكولوجيون، اللاجئون المناخيون، الأشخاص المتنقلون بسبب الكوارث البيئية، والنزوح البيئي. لا يوجد تعريف رسمي لمصطلح النازح البيئي، غير أن عدة مؤلفين حاولوا وضع تعريفات منذ بداية الثمانينيات أملا في أن يتم تبني إحداها لكن دون جدوى.

في عام 1985، وفي تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تم تعريف لاجئو البيئة من طرف عصام الحناوي على أنهم: " الأشخاص الذين أجبروا على مغادرة سكنهم التقليدي مؤقتا أو بصفة دائمة بسبب اضطراب واضح

للبيئة (طبيعيا أو بفعل تدخل الإنسان)، عرّض وجودهم للخطر أو أثّر جديا على مستوى حياتهم".

وفي عام 1993، عرفهم نورمان مايرز (Norman MYERS) كما يلي: "أشخاص لا يمكنهم أن يعيشوا حياة آمنة في أماكن إقامتهم اليومية بسبب الجفاف، انجراف التربة، التصحر، ومشاكل بيئية أخرى".
أخيرا في عام 2002، عرفتهم ديان باتز (Diane C. BATES) بأنهم: "أشخاص مهاجرون من أماكن إقامتهم المعتادة بسبب التغيرات في بيئتهم غير الإنسانية".[1]

هذه هي التعريفات المعترف بها لحد الآن من طرف المجتمع العلمي، لكنها تبقى غامضة حول أسباب التدهور البيئي، حيث يضم مصطلح النازح البيئي مجموعة من فئات الأشخاص الذين يكونون ضحايا لتنقل إجباري، بسبب مأساة بيئية أو بفعل الإنسان[2]. ويمكن أن يضم إمكانيات كثيرة للتنقل، ويلاحظ أنه كلما تقدم الوقت، كلما أصبحت هذه التعاريف عامة لا تشمل المسؤولين عن هذه التدهورات البيئية، فقط تعريف عصام الحناوي يبدو أنه يضم كل مميزات النازح البيئي. ولكن ولا واحد من هذه التعريفات معترف به من قبل الهيئات الدولية، وعليه وبما أنه لا يوجد أي تعريف رسمي لهم فإن مفهوم النازح البيئي يبقى غامضا.

---

[1] – نقلا عن:

- **Cousin BERINICE**, *Lorsque le changement climatique devient cause de migration : la notion de «réfugié climatique » au centre des débats-Le cas des iles de tuvalu*, Mémoire bibliographique de spécialisation professionnelle, Université de provence aix-marseille, 2010, p.25.

[2] - **Christel COURNIL**, «Les réfugiés écologiques: Quelle (s) protection (s), quel (s) statut (s) ? », *RDP*, n°4, 2006, p.1038.

يعد وضع تعريف للنزوح البيئي إحدى الخطوات المهمة التي يتعين اتخاذها للخروج بإطار مفاهيمي دقيق للنزوح البيئي، وكذلك وضع استراتيجيات الاستجابة الضرورية من أجل التصدي لمثل هذه التدفقات، غير أن هناك عاملين رئيسيين يعيقان مهمة وضع تعريف للنزوح البيئي هما:

أولا: رغبة الكثير من الباحثين في جعل النزوح البيئي مجالا قائما بذاته، وعزله عن نظريات الهجرة الكلاسيكية.

ثانيا: ثمة نزعة لنشر الأرقام والتكهنات بشأن الأعداد الحالية والمستقبلية للنازحين البيئيين، ومن الواضح أن هذه الأرقام يجب أن تجد أساسها في تعريف دقيق للنازح البيئي، لأن تعريفا أوسع من اللازم سيطلق أرقاما أكبر، وبالتالي سيؤدي إلى الإضرار بالأشخاص الذين يحتاجون فعلا لأقصى حماية[1].

في حين يرى البعض[2] أن السبب الرئيسي في غياب تعريف يتعلق بالنزوح الناتج عن التعرية، أو التغير البيئي إلى صعوبة فصل العوامل البيئية عن غيرها من العوامل الدافعة للنزوح، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: ماذا يجب الأخذ بعين الاعتبار؟ هل يجب أن يضم التعريف

---

[1]- **أوليفيا دون وفرانسوا جيمين**، "تعريف الهجرة البيئية"، نشرة الهجرة القسرية، العدد31، 2008، ص10.

[2] - **François GEMENNE**, *Géopolitique du changement climatique*, Armand COLIN, Paris, 2009, p. 80;

-**Christel COURNIL**, «Les réfugiés écologiques: Quelle (s) protection (s), quel (s) statut (s) ? », op-cit, pp.1055-1056 ;

- **روجر زيتر**، "الأطر القانونية والتشريعية"، نشرة الهجرة القسرية، العدد31، 2008، ص63.

جميع النازحين الذين يرتبط قرار تنقلهم بعوامل بيئية، أيا كانت درجة أهمية هذه العوامل بالمقارنة مع العوامل الأخرى، وأيا كانت مكانة تغير المناخ ضمن هذه العوامل. أم أنه لا يجب إدخال إلا الأشخاص الذين اضطروا للنزوح بعد تغير عنيف في البيئة؟

ومن الصعوبات أيضا التي تقف أمام تقديم تعريف لهؤلاء النازحين الجدد، عدم التجانس بين حالات النازحين البيئيين، التي يمكن تفسيرها من خلال تعدد أسباب النزوح، والتداخل بين البيئة وأسباب اقتصادية، اجتماعية وسياسية... إذ أن أغلب التعريفات تقوم على السبب وراء التدهور البيئي، حيث تميز بين الأشخاص الذين اضطروا للنزوح نتيجة تغير عنيف في البيئة، والأشخاص الذين يمكن أن يتخذوا قرارهم بالتدرج. فهل النزوح البيئي هو شكل من أشكال النزوح القسري، أم يتخذ شكلا من أشكال التنقل الطوعي إلى مكان آخر، وماذا عن عمليات إعادة التوطين التي تباشرها حكومات الدول تحسبا لأي اضطراب بيئي أو في أعقابه[1].

في الواقع، من المهم تمييز درجة الطابع القسري للنزوح، أي هل كان لدى النازح خيار البقاء أم لا؟ فهذا التمييز بين النزوح الطوعي والنزوح القسري يجب أن يبقى المعيار الأساسي في تصنيف النازحين البيئيين، لأن النزوح المحضّر والمخطّط له يختلف عن الإجلاء في حالة الطوارئ، غير أن الاقتصار على هذا التمييز لن يسمح بفهم كامل لحركية النزوح، كما أنه قد أضحى اليوم من الصعب تمييز نزوح طوعي عن نزوح قسري[2].

---

[1] - **Charlotte RANELLI** , *La nouvelle diaspora du 21 ème siècle : les réfugiés environnementaux*, Mémoire pour l'obtention du diplôme, université paul cézanne-aix marseille 3, 2008- 2009, pp.19-20.

[2] - **François GEMENNE**, *Géopolitique du changement climatique*, op-cit, p.81.

وعلى خلاف الحالات القصوى والواضحة، التي تؤدي فيها التغيرات البيئية سريعة الهجوم مثل تلك الناجمة عن الزلازل أو الفيضانات إلى حدوث النزوح، والتي لا يناقش فيها الطابع القسري للفرار، حيث يكون عنصر الإكراه على النزوح موجود بدرجة أكبر،[1] ويكون الفرار ضروريا للبقاء على قيد الحياة؛ فإن المشكلة تبرز بالنسبة لأشكال النزوح التي تحدث في ظل وجود تغيرات بيئية أو عمليات تعرية بطيئة الهجوم مثل التصحر، والتي تؤثر على السكان الذين يعتمدون اعتمادا مباشرا على البيئة في معيشتهم[2].

إن الحدود بين هجرة طوعية ونزوح تحت الإكراه غير مؤكدة في حالة التدهور التدريجي للبيئة أو كارثة بطيئة، فقرار النزوح لا يكون ناتجا عن دافع بيئي لوحده، بل هو مرتبط بوجود عامل الجذب الذي يدفع أشخاصا كثيرين للهجرة آملين إيجاد بيئة أفضل في الخارج[3]. وعليه، فعندما تكون التعرية البيئية عاملا مساهما لكنها ليست من أهم العوامل، فإنه سيكون هناك تشكيك حول ما إذا كان هذا النوع من النزوح نزوحا بيئيا[4].

تكمن الصعوبة إذن في عنصري الإكراه والاختيار، إذ حتى في أصعب الظروف يقرر بعض الأشخاص الذهاب، ويقرر الآخرون البقاء حتى ولو كان الخطر يهدد حياتهم. وغالبا ما يصعب فصل العامل المؤدي إلى

---

[1] - **Charlotte RANELLI** , *La nouvelle diaspora du 21ème siècle: les réfugiés environnementaux*, op-cit, p.20.

[2] – **أوليفيا دون وفرانسوا جيمين**، "تعريف الهجرة البيئية"، مرجع سابق، ص10.

[3] - **Charlotte RANELLI** , *La nouvelle diaspora du 21 ème siècle: les réfugiés environnementaux*, op-cit, p.32.

[4] - أوليفيا دون وفرانسوا جيمين، "تعريف الهجرة البيئية"، مرجع سابق، ص10.

النزوح حتى أمام كارثة عنيفة مثل الإعصار، فحالة الاستضعاف الاجتماعي هي التي تحدد قدرة الأشخاص على المواجهة[1].

تؤدي الصعوبة في التعريف إلى صعوبة في تقدير عدد النازحين، فتحديد عدد النازحين البيئيين يتوقف بدرجة كبيرة على وضع تعريف دقيق لهم، فكلما كان التعريف واسعا كلما كانت الأعداد كبيرة، ويعتبر عالم البيئة **نورمان مايرز** هو أول من حاول ذلك، حيث قدّر بأن عدد النازحين البيئيين سيصل إلى 150 مليون في عام 2050[2]. وتستند مثل هذه التنبؤات إلى عدد سكان المناطق الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ، وخاصة ارتفاع مستوى المياه، لكنها لا تأخذ بعين الاعتبار الجهود التي يمكن أن تتم للحد من هذه الآثار، إضافة إلى عدم اليقين العلمي الذي يحيط بالآثار المتوقعة، وبآليات التكيف التي يمكن تطويرها من طرف السكان لمواجهة أوضاع جديدة[3].

يترتب عما سبق أنه لا يوجد حتى الآن مصطلح متفق عليه دوليا لتسمية الأشخاص الذين يتحركون لأسباب بيئية، والذين يظلون فئة محاطة بالغموض من النازحين القسريين غير المعترف بهم في القانون الدولي، ولا يندرجون تحت أي فئة من الفئات التي تنص عليها الأطر القانونية الدولية الحالية.

---

[1] - **Sophie PECOURT,** *Protection des déplacés et réfugiés climatiques - Migrations forcées, Droits de l'homme et changement climatique* , Université de Genève, Certificat de formation continue en droits de l'homme, 2008, p.20.

[2] – نقلا عن:

- **François GEMENNE**, *Géopolitique du changement climatique*, op-cit, p.82.

[3] - Ibid.

2- صعوبة توصيف النازح البيئي: لاجئ أم مهاجر؟

من هم النازحون البيئيون هل هم لاجئون أم مهاجرون، هل يحتاجون إلى أنماط جديدة من الحماية القانونية، أم أنهم يتمتعون بالحماية الكافية من الاتفاقات القائمة؟ هناك عوائق كثيرة أمام دراسة هذه المسألة، أولها ذو طابع نظري: هو البحث في موضوع يكون المصطلح الأساسي فيه غير معرّف، فالمنظمة الدولية للهجرة تفضل مصطلح "**المهاجر البيئي**"، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يفضل مصطلح "**اللاجئ البيئي**"، وهو المصطلح نفسه المستعمل من قبل الإعلام، أما الكتابات باللغة الانجليزية فتستعمل مصطلح "**النازح البيئي**"، وهو المصطلح المعتمد في مشروع الاتفاقية بشأن النازحين داخليا[1]. ويعتبر هذا المصطلح الأخير هو الأصوب في رأينا، لأنه يعكس أكثر تنوع أسباب وأشكال النزوح البيئي، حيث يضم كل من النازحين داخليا، والنازحين خارج حدود دولتهم، كما أنه يعكس فكرة أن النزوح ليس اختياري، وليس بدافع اقتصادي وإنما هو نتيجة لضغط المشاكل البيئية التي يمكن أن تعرض حياة الأشخاص للخطر. تسعى جميع هذه المصطلحات إلى ترجمة الفكرة نفسها، وهي أن هؤلاء الضحايا غير المعرّفين، مجبرين ومضطرين لترك منازلهم لأسباب مرتبطة بتدهور بيئتهم، وسيبقى هذا النزاع حول المصطلح مستمرا، طالما لم يتم الاعتراف به من قبل الدول.

أما العائق الثاني فهو ذو طابع قانوني: فبدون تعريف محدد، لا يمكن خلق مركز قانوني ومنح حماية، إن الفراغ القانوني المتعلق بمسألة النازحين البيئيين مركّب فكيف يمكن سده، بمعنى تجاوزه. ولا يزال العمل مستمرا لتحديث وتوحيد المصطلحات المستخدمة في هذا المجال، ومن بين قضايا

---

[1]- راجع الصفحة 21 من هذا المقال.

المصطلحات الخاصة التي تحتاج للحل، هي استخدام مصطلح "اللاجئ البيئي" أو "لاجئ تغير المناخ" والذي يستخدم في نطاق واسع[1]، ولكنه يثير العديد من الاعتراضات بسبب انتهاكه للمصطلح شائع الاستخدام والمعرّف قانونا في اتفاقية جنيف للاجئين لعام 1951[2] بصيغتها المعدلة ببروتوكول 1967[3].

يرى البعض أن النازحين نتيجة للتغير البيئي أو المناخي هم لاجئون، ويدافعون عن توسيع تعريف اللاجئ في اتفاقية جنيف من خلال إدخال مفهوم الاضطهاد البيئي[4]. ففي رأيهم، لا يوجد في المعنى الضمني لكلمة لاجئ ما يوحي بضرورة استبعاد الناس الذين يفرون من منازل دمرت بسبب الكوارث الطبيعية من صفة اللاجئ، كما أنه لا توجد أي حجة منطقية لإعادة هؤلاء إلى منازلهم المدمرة ما لم تعد الأوضاع آمنة، وذلك من منظور أخلاقي على الأقل، إن لم يكن من منظور قانوني.

---

[1] – أندرو مورتون وفيليب بونكور وفرانك لاتشكو، "تحديات سياسات الأمن البشري"، نشرة الهجرة القسرية، العدد31، 2008، ص5.

[2] – المؤرخة في 28 جويلية 1951، ودخلت حيز النفاد في 22 أفريل 1954، وفقا لأحكام المادة 43، (يشار إليها فيما يلي باتفاقية 1951)، ويمكن الإطلاع على النص الكامل لهذه الاتفاقية، على الموقع التالي:http://www.unher-arabic.org/4d11b3026.htm

[3] – تم التوقيع عليه في 31 جانفي 1967، ودخل حيز النفاد في 14 أكتوبر 1967، وهو متاح على الموقع نفسه.

[4] - **Laure VERHAEGHE**. *Les réfugiés environnementaux : obstacles à la reconnaissance anticipée d'un statut juridique - Le cas de Tuvalu*, Mémoire de recherche de 4eme année, 2007, IEP, Lille, p.36.

كما قد تنطبق عليهم صفة اللاجئ إذا كانت حكوماتهم تقوم متعمدة بتدمير البيئة التي يعيشون فيها، أو تقوم بالتمييز ضدهم في تقديم المساعدات أو تستغل تبعات الكارثة بوسائل تكاد تكون اضطهادية لواحد أو أكثر من الأسباب الاتفاقية[1].

بينما يرى البعض الآخر أن مصطلحات على شاكلة "لاجئ بيئي" أو "لاجئ بسبب تغير المناخ" تفتقر إلى أساس قانوني في القانون الدولي للاجئين، ويوجد اتفاق عام بين الجهات المعنية، بما في ذلك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، على تجنب مثل هذه المصطلحات لأنها مظللة[2]، وقد تقوض من المنظومة الدولية التي تكفل الحماية للاجئين، بل إن جمع الفئتين في فئة واحدة يعيق الجهود من أجل مساعدة كليهما[3].

ورغم أن اللاجئ البيئي يشترك مع اللاجئ التقليدي في الطابع القسري للنزوح، والحاجة القصوى للملجأ، إلا أن البعض يرى أن هذا المصطلح غير ملائم لهذه الفئة من الأشخاص، بل إن صفة "**البيئي**" من شأنها أن ترفع المسؤولية عن الإنسان، وتوقع اللوم كله على البيئة، وتجعل الطبيعة هي لوحدها المسؤولة عن النزوح.

---

[1] – ماريا ستافروبولو ، "من هم اللاجئون البيئيون"، نشرة الهجرة القسرية، العدد31، 2008، ص12.

[2] – موجز سياسة المنظمة الدولية للهجرة، الهجرة وتغير المناخ وتدهور البيئة، ماي2009، متاح على الموقع التالي:

http: www.iom.int.envmig

[3] - **Cousin BERINICE**, *Lorsque le changement climatique devient cause de migration ...*, op-cit, p.27.

حسب **ريشارد بلاك** (Richard BLACK)[1] فإن مصطلح اللاجئ البيئي ابتكر لنزع الطابع السياسي عن أسباب النزوح، مما يسمح للدول بالتنصل من مسؤولياتها بمنح الملجأ، وخاصة عندما يكون التدهور البيئي يعود لأسباب من صنع الإنسان مثل حادثة تشرنوبيل، وبالتالي فإن استعمال مصطلح اللاجئ البيئي بالنسبة للدول المعنية من شأنه أن يخفف من آثار الإنسان حول البيئة، وينفي المسؤولية عنها في مثل هذه الكوارث. وبالتالي فإن هذه الصفة تسمح باستبعاد عدد كبير من ملتمسي اللجوء المضطرين لترك ديارهم بسبب التدهور البيئي.

يصر **ريشارد بلاك** على أن هذا المصطلح خاطئ تماما، وفي رأيه لا يمكن للعامل البيئي لوحده أن يسبب النزوح، إذ هناك عوامل متعددة فإضافة للعوامل البيئية يمكن أن تكون هناك عوامل سياسية، مشاكل الوصول إلى الموارد، والانجذاب نحو مستوى الحياة في البلدان الأخرى. ويشترك معه في الرأي **فرانسوا جيمين** (François GIMENNE) الذي يرى بأنه فقط في الحالات القصوى يمكن للعامل البيئي أن يؤدي إلى اتخاذ قرار النزوح[2]. وعليه، فإن مصطلح المهاجر البيئي أو المهاجر الإيكولوجي يفضل على مصطلح اللاجئ البيئي، إذ يوجد اختلاف بين جماعة سكانية تضطر للمغادرة لسبب بيئي، وبين جماعة سكانية معرضة لتدهور بيئي غير كبير، وبالتالي يمكن التفكير في اتخاذ قرار المغادرة من عدمه وفي محاولة للوقوف على مدى تعقيد هذه الظاهرة، وضعت المنظمة الدولية للهجرة التعريف التالي للمهاجرين البيئيين: "المهاجرون البيئيون هم أشخاص أو مجموعات من

---

[1]- مشار إليه في المرجع نفسه.

[2]- أوليفيا دون وفرانسوا جيمين، "تعريف الهجرة البيئية"، مرجع سابق، ص10.

الأشخاص يجبرون لأسباب تتعلق بتغيرات متلاحقة ومفاجئة في البيئة تؤثر بالسلب على حياتهم وظروف معيشتهم،على ترك منازلهم، ويختارون القيام بذلك إما بصورة مؤقتة أو دائمة، ويتحركون بداخل البلاد أو خارجها"[1].

مع ذلك يظل مصطلح اللاجئ المناخي هو المستعمل لتحديد هذه الفئة من السكان في عالم المساعدات الإنسانية ووسائل الإعلام، والأمم المتحدة اعترفت في حصيلتها السنوية لعام2007، بوجود مثل هؤلاء اللاجئين[2]. رغم اختلاف المصطلحات والانتقادات الموجهة لها إلا أنه ثمة توافق بين جميع الفقهاء أن هؤلاء الأشخاص يجب حمايتهم باتفاقية دولية، ويجب أن يكون لهم حقوق ومركز قانوني، فرغم عدم الاعتراف بوضعيتهم إلا أن عددهم في تزايد.

3- تعقيد أسباب النزوح البيئي.

في الواقع إن العوامل البيئية ليست منفصلة عن السياق السياسي والاقتصادي والثقافي، فالنزوح ظاهرة معقدة ومتعددة الأسباب، وغالبا ما تأتي الأسباب البيئية للنزوح مصحوبة بعوامل اقتصادية واجتماعية وتنموية، باستطاعتها تسريع آثار التغيير المناخي وتقنيعها إلى حد ما. وبالتالي من الصعب جدا فصل هذه العوامل عن بعضها البعض، وخلق فئة متميزة من النازحين، تختلف عن الظواهر الأخرى[3].

---

[1] – موجز سياسة المنظمة الدولية للهجرة، الهجرة وتغير المناخ وتدهور البيئة، مرجع سابق.

[2] - **Cousin BERINICE**, *Lorsque le changement climatique devient cause de migration...*, op-cit, p.27.

[3] - **François GEMENNE**, *Géopolitique du changement climatique*, op-cit, p.76.

قد ينتج النزوح عن عوامل بيئية مختلفة من بينها: التدهور البيئي التدريجي بما في ذلك التصحر وتآكل التربة والسواحل؛ والكوارث الطبيعية مثل الزلازل، الفيضانات أو العواصف الاستوائية. وتتسبب الأنواع المختلفة من التفاعلات والأحداث البيئية في ظهور أشكال مختلفة من التنقلات، والتي بدورها تترك آثارا متنوعة على السكان المتأثرين[1].

من الضروري إدراك الأسباب المتعددة للنزوح البيئي، إذ أن تغير المناخ قد لا يشكل سوى أحد العوامل التي تؤدي إلى النزوح القسري، وهو ما يثير التساؤل حول مدى إمكانية النظر في صياغة أشكال محددة من الحماية لعملية نزوح ليس لها سبب واضح ومحدد[2].

نادرا ما يكون للنزوح البشري سبب واحد، وقد أصبح من المعترف به نظريا وتجريبيا أنه من الصعب التمييز بين التنقلات الطوعية والقسرية، رغم أهمية هذا التمييز من الناحية القانونية. فعندما يكون النزوح قسريا ومقترنا بغياب الحماية الوطنية فحينها تنشأ الاعتبارات الدولية للحماية، وعليه يجب تحديد المسببات والاحتياجات استنادا إلى ظروف كل حالة على حدة، في أي نقاش حول النازحين البيئيين، كما هو الأمر في حالة جميع اللاجئين والأشخاص النازحين[3].

---

[1] – موجز سياسة المنظمة الدولية للهجرة، الهجرة وتغير المناخ وتدهور البيئة، مرجع سابق.

[2] – روجر زيتر، "الأطر القانونية والتشريعية، مرجع سابق، ص63.

[3] – ماريا ستافروبولو، "من هم اللاجئون البيئيون"، مرجع سابق، ص12.

كان ولا يزال من الصعب تحديد أي روابط بسيطة أو مباشرة بين النزوح والبيئة، إذ أن السعي لإيجاد سبب واحد للنزوح، يخفي حقيقة أن الموارد والآثار البيئية تمر عبر قنوات اجتماعية واقتصادية وسياسية، تلعب بدورها دورا كبيرا في دفع التجمعات السكانية للنزوح. ويعدّ الإجهاد البيئي واحد فقط من العوامل التي تولد النزوح[1]، إذ تتأثر قرارات النازحين بترك ديارهم بعدد من العوامل المعقدة، حيث يختلف تحديد الأسباب والآثار بين الجذب الاقتصادي والدفع البيئي اختلافا كبيرا من شخص لآخر[2].

ليس من السهل إذن، إعداد تصنيف لأسباب النزوح البيئي، وهذا العمل يبدو ضروريا لإعداد مركز قانوني، فالعوامل المؤدية إلى تدهور البيئة غالبا ما تكون معقدة، وبالتالي من الصعب تحديد علاقة السببية والوصول إلى تصنيف حصري لأسباب النزوح، التي غالبا ما تكون مجموعة من العوامل التي تدفع الأشخاص إلى التنقل داخل بلدهم أو خارجه. وبالتالي يكون من الصعب أحيانا فصل السبب البيئي للنزوح عن الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وإذا كانت الأسباب التي تدفع النازحين البيئيين إلى ترك مساكنهم ومناطقهم وبلدانهم الأصلية متنوعة، ويستحيل حصرها، إلا أنه يمكن تقسيمها

---

[1] – ويليام أ. ف. كلارك، "السياقات الاجتماعية والسياسية لنشوب الصراعات"، نشرة الهجرة القسرية، العدد31، 2008، ص22.

[2] – أولي براون، "لعبة الأرقام"، نشرة الهجرة القسرية، العدد31، 2008، ص9.

إلى فئات[1]. ففي عام 1985، تم تصنيف النازحين البيئيين لأول مرة من طرف **عصام الحناوي**، إلى ثلاث فئات هي :

أ – الأشخاص النازحون بشكل مؤقت ولكن يمكنهم العودة بعد إصلاح الأضرار البيئية؛

ب – الأشخاص الذين يغادرون نهائيا أوطانهم ويستقرون في بلاد أخرى؛

ج – الأشخاص الذين يهاجرون بحثا عن مستوى معيشي أفضل لأن مكان إقامتهم قد تدهور.

وفي عام 2004 وضع **دافيد كاين** (**David KEAN**) ثلاث فئات من الأسباب البيئية التي تؤدي إلى النزوح :

أ – الكوارث الطبيعية مثل البراكين، الزلازل، الفيضانات..؛

ب– الكوارث من صنع الإنسان مثل حادثة محطة تشرنوبيل(Tchernobyl) للطاقة النووية في أوكرانيا عام 1986، وحادثة مصنع بوبال(Bhopal) في الهند عام 1988؛

ج – الأضرار البيئية الناتجة عن النزاعات المسلحة، حيث يمكن أن يستعمل تدمير البيئة كسلاح في الحرب.

يلاحظ على هذا التصنيف أنه لم يأخذ بعين الاعتبار التدهور التدريجي للبيئة، مما يدل على أن الأشخاص الفارين من هذا النوع من المشاكل البيئية، لا يعتبرون في نظر **دافيد كاين** نازحين بيئيين، وبالتالي لا يستحقون الحماية. أما في عام 2005، فقد صنف **هرفي دومیناك** (**Hervé DOMINACH**) أسباب النزوح إلى أربع فئات هي:

[1] - **Christel COURNIL**, «Les réfugiés écologiques: Quelle (s) protection (s), quel (s) statut (s)», op-cit, p.1058.

أ – الكوارث الطبيعية.
ب – الظواهر الطبيعية مثل الجفاف، التصحر وارتفاع مستوى مياه البحر.
ج – الحروب والحوادث الصناعية.
د – الأسباب المرتبطة بالتمدن مثل التلوث، والبحث عن مستوى معيشي أحسن.

يعترف هؤلاء الفقهاء أن هذه التصنيفات ليست حصرية، ولكنها تعتبر مهمة جدا لتوضيح التداخل بين مختلف الأسباب البيئية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية...الخ التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند بناء مركز قانوني للنازح البيئي. لكن السؤال الذي يطرح نفسه بعد عرض هذه التصنيفات هو: هل هذه الفئات تتطلب الحماية نفسها والمركز القانوني ذاته؟

ثانيا: تكريس مركز قانوني للنازح البيئي بين الضرورة والتحديات

رغم تعدد النصوص القانونية الدولية والإقليمية المتعلقة بالبيئة، والأجانب، والأشخاص النازحين قسرا نتيجة للاضطهاد أو فرارا من النزاعات، إلا أنه لم يتم تناول مسألة النزوح البيئي بصراحة في هذه النصوص، ولا يوجد إطار مشابه لحماية الأشخاص الذين يجبرون على النزوح بسبب التدهور البيئي، غير أنه يجب تحليل هذه النصوص، والنظر في إمكانية التوسع في تفسيرها بشكل يضمن حماية للنازح البيئي (1)، وبما أن هذا الأخير يدخل في نطاق تطبيق الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والمرتبطة بصفة الإنسان، بغض النظر عن أي مركز قانوني قابل للمنح والسحب، فإنه يجب تحديد إلى أي مدى تعتبر حقوق الإنسان مصدر حماية بالنسبة له (2). وإذا كان بناء مركز دولي يبدو أمرا مرغوبا فيه، إلا أن تنوع أسباب النزوح البيئي يصعّب مسألة تكريس حماية شاملة، لأن الوضع الحالي للقانون الدولي،

يجعله ليس في المستوى الذي يسمح له باقتراح مركز للنازح البيئي يكون ملزما وفعالا (3).

1- قصور الحماية المكفولة في إطار المعايير الدولية القائمة

عند ذكر مصطلح لاجئ يتبادر فورا إلى أذهاننا الوثيقة الدولية ذات الصبغة العالمية المتعلقة باللاجئين، والمتمثلة في اتفاقية 1951 التي أبرمت في ظروف مختلفة عن ظروف اليوم، حيث كان الأشخاص في الماضي يفرون من الاضطهاد الصادر عن حكومات دولهم. لكن في العقدين الأخيرين حدثت تطورات على المستوى الدولي، حيث أدى تفكك الدول وانتشار الحروب الأهلية والعرقية إلى تغير مضمون النزوح، وظهور أسباب جديدة ومتعددة للنزوح (مثل الاضطهاد الصادر عن المتمردين، والحكومات الفعلية). بالموازاة مع هذا، ومنذ السبعينيات، بدأ يبرز الوعي بضرورة حماية الكوكب، وحماية أشخاص يفرون من الجفاف والكوارث الطبيعية والصناعية، ولكن حديثا وفي بداية التسعينيات ظهرت مسألة النزوح لأسباب بيئية كحالة طارئة، في حين أن النزوح لأسباب بيئية كان موجود منذ بدء الخليقة[1].

حسب التعريف الوارد في المادة 1 ألف من اتفاقية 1951 التي تنص: "... ينطبق مصطلح لاجئ على:... كل شخص يوجد...، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته ولا يستطيع، أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد..."، فإنه لا يوجد أي إحالة إلى ضحايا الكوارث الطبيعية، حيث أن قائمة المعايير الواردة على

[1] - **Christel COURNIL**, «Les réfugiés écologiques : Quelle(s) protection(s), quel(s) statut(s) ?», op-cit, pp.1036-1037.

سبيل الحصر في هذا التعريف، تستبعد من الحماية الاتفاقية الأشخاص الذين يفرون لأسباب ذات طابع عام، فالحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، والمجاعة والكوارث الطبيعية لا يمكن أن تقود إلى الاعتراف بمركز اللاجئ، وحتى المعيار المرن المتمثل في الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة يبدو صعب التطبيق لأنه غامض، ورغم أنه ساهم في إدماج أشكال من الاضطهاد لم تكن مقصودة أثناء وضع الاتفاقية[1]، لكن لا يبدو أنه يمكن تطبيقها على طلبات اللجوء البيئي.

فحتى لو أمكن اعتبار الأشخاص الذين يفرون من الجفاف أو تدهور الموارد الطبيعية ينتمون إلى فئة اجتماعية معينة، إلا أن الأضرار الناتجة عن هذه العوامل البيئية لا تشكل اضطهادا بالمعنى الوارد في الاتفاقية[2]. إضافة إلى أن الطابع الفردي للاعتراف بمركز اللاجئ يستبعد التهديدات العامة بالاضطهاد، فالخوف الشخصي فقط من الاضطهاد هو الذي يؤخذ بعين الاعتبار[3]، وسيكون من الصعب تقديم دليل على الطابع الشخصي للأضرار الناتجة عن الكوارث البيئية، وبالتالي

إذ أن المقاربة القائمة على وجود خوف من الاضطهاد لا تسمح بالاعتراف بصفة اللاجئ لضحايا الكوارث الطبيعية [4].

---

[1] – حورية أيت قاسي، تطور الحماية الدولية للاجئين، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري– تيزي وزو، 2014، ص49 وما يليها.

[2] - **Christel COURNIL**, «Les réfugiés écologiques : Quelle(s) protection(s), quel(s) statut(s) ?», op-cit, p.1042.

[3] – حورية أيت قاسي، تطور الحماية الدولية للاجئين، مرجع سابق، ص19 وما يليها.

[4] - **Christel COURNIL**, «Les réfugiés écologiques : Quelle(s) protection(s),quel(s) statut(s) ?», op-cit, p.1042

تفسر الدول وخاصة الأوروبية معيار الانتماء إلى فئة اجتماعية تفسيرا ضيقا، ولن تتورط في تفسير موسع لهذا المفهوم بحيث يشمل ما يمكن تسميته بالاضطهاد البيئي. ثمة قيد آخر يستبعد النازحين البيئيين من الحماية بموجب اتفاقية 1951، ويتمثل في شرط مغادرة ملتمس اللجوء لدولته وعدم رغبته أو عدم قدرته الاستظلال بحمايتها، في حين أن النزوح البيئي لا يكون بالضرورة من دولة إلى أخرى، كما أنه يمكن أن تكون الحماية الوطنية موجودة ولكن غير كافية، أو عاجزة أمام الكوارث البيئية الطارئة.

إن أي مراجعة لاتفاقية 1951 ستؤدي إلى تضييق نطاقها وليس العكس، إضافة لذلك يمكن التساؤل إذا كان مركز اللاجئ هو الحماية الأكثر ملائمة لهؤلاء النازحين، فرغم أنهم يتعرضون للأوضاع نفسها، إلا أنه ليس مؤكدا أن نظام حماية مشترك هو الحل الأمثل لاحتياجاتهم[1].

تثور أيضا مسألة السيادة، إذ لا يتعلق الأمر هنا بتعويض حماية وطنية بحماية دولية كما تنص على ذلك اتفاقية 1951، ولكن على العكس يقتضي الأمر التعاون مع الدولة المعنية لمساعدة وحماية الأشخاص النازحين، وخاصة إذا نزحوا داخل بلدهم الأصلي كما هو الحال في أغلب الحالات[2].

هناك عدة ثغرات في القانون الدولي للاجئين، تترك دون حماية قانونية ملائمة، عدة فئات من الأشخاص المجبرين على الفرار من الكوارث البيئية

[1] - **François GEMENNE**, *Géopolitique du changement climatique*, op-cit, p.84.
[2] -Ibid, p.85.

داخل البلد أو في الخارج. لأن تعريف اللاجئ يبدو ضيقا جدا ويعاني من خمسة قيود:

- لا توجد أي إشارة إلى الكوارث البيئية أو تدهور البيئة.
- لا ينطبق مفهوم الاضطهاد على النازحين البيئيين، لأنهم ليس لديهم خوف من الاضطهاد بسبب العرق، الدين، الجنسية، الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة، أو الرأي السياسي.
- أغلب النازحين البيئيين لا يملكون وسائل لتجاوز الحدود.
- مركز اللاجئ مؤقت ينتهي بعودة الشخص إلى بلده الأصلي عندما يزول خطر الاضطهاد، بينما العودة غير ممكنة في بعض حالات الكوارث البيئية.
- اللاجئ الاتفاقي حالة فردية واللاجئون البيئيون حالة جماعية، أي أن إتفاقية 1951 هي أداة حماية فردية، في حين أن اللاجئين المناخيين يعانون من آثار المناخ بشكل جماعي.

لهذه الأسباب لا يمكن أن تنطبق اتفاقية 1951 على اللاجئين البيئيين[1]. كما يمكن أن نجد في توسيع صلاحيات المفوضية حماية ومساعدة محتشمة للنازحين البيئيين، من خلال الحماية الممنوحة للأشخاص النازحين داخليا، والأشخاص الذين هم بحاجة للحماية، والأشخاص المتواجدين في وضعية مماثلة للاجئين. غير أن تدابير الحماية والمساعدة التي تقوم بها المفوضية هي ذات طابع مؤقت، ولا تشكل التزاما دوليا، فهي مجرد تدابير إنسانية. وبالنظر إلى محدودية دورها ورغبتها في الحصول على صلاحيات

[1] – **Charlotte RANELLI**, *La nouvelle diaspora du 21 ème siècle: les réfugiés environnementaux*, op-cit, p.71.

فعلية في هذا المجال، كثيرا ما وجهت إنذارا إلى الجماعة الدولية حول الوضعية المأساوية للنازحين البيئيين[1].

على المستوى الإفريقي؛ تم توسيع مفهوم اللاجئ، ويمكن من خلال تفسير واسع لعبارة "**أحداث تعكّر النظام العام**" الواردة في الفقرة الثانية من المادة الأولى من اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة بتحديد المظاهر الخاصة لمشاكل اللاجئين في إفريقيا[2]، امتداد الحماية بموجب هذه الأخيرة لتشمل النازحين البيئيين[3]. فعبارة النظام العام تحيلنا بصفة عامة إلى الانشغالات بشأن الأمن العام، الذي يمكن أن يتأثر في حالة كارثة صناعية خطيرة، والسكينة والصحة العامة، التي يمكن أن تتأثر بفعل الفيضانات، الجفاف وكوارث طبيعية أخرى مثل التسونامي، الزلازل، البراكين...الخ.

غير أنه إذا كان يبدو ممكنا استغلال هذا النص، إلا أن تنوع حالات النزوح البيئي، وكثرة الأشخاص النازحين على مستوى القارة الإفريقية لأسباب بيئية، تجعل من فعلية وتطبيق هذا النص على النازحين البيئيين مسألة

---

[1] - **François CREPEAU**, *Droit d'asile: de l'hospitalité aux contrôles migratoires*, Bruylant, Bruxelles, 1995, p.318.

[2] – اعتمدتها الجمعية العامة لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية في 10 سبتمبر 1969، ودخلت حيز التنفيذ في 20 جوان 1974، وهي متاحة على الموقع التالي: http://www1.umn.edu/humanrts/arab/afr-ref-dec.html

[3] – " ... كل شخص يجبر على ترك محل إقامته المعتادة بسبب اعتداء خارجي، أو احتلال، أو هيمنة أجنبية، أو أحداث تعكر النظام العام بشكل خطير في كل أو جزء من بلد منشئه أو جنسيته، من أجل البحث عن ملجأ في مكان آخر خارج بلد منشأه أو جنسيته".

نسبية[1]. بالإضافة لذلك، فإن هذه الاتفاقية الوفية لنص اتفاقية 1951 تضع القيود نفسها والمتمثلة في الخوف من الاضطهاد، والتواجد خارج دولة الأصل، مما يقلل من حالات النزوح البيئي التي يمكن أن تدخل في نطاق تطبيقها.

على المستوى الأوروبي؛ يمكن تفسير التوجيه الأوروبي المتعلق بالحماية المؤقتة على ضوء النزوح البيئي، لأن الحماية المؤقتة موجهة إلى أوضاع التدفق الجماعي للأشخاص النازحين[2]، وعليه فإن عبارة "**التدفق الجماعي للأشخاص**" يمكن أن تنطبق على وضعية طوارئ ناجمة عن كارثة طبيعية أو من صنع الإنسان، كما أن الطابع الاستثنائي الذي يميز الحماية البديلة يدعم إمكانية تطبيق التوجيه على الكوارث الطبيعية أو من صنع الإنسان، حيث تعرّف المادة (2-c) من التوجيه الأوروبي المتعلق بالحماية المؤقتة النازحون بأنهم: " *رعايا البلدان الأخرى أو عديمي الجنسية الذين اضطروا لترك بلدهم أو منطقتهم الأصلية أو تم إجلاؤهم، خاصة بعد توجيه نداء من منظمات دولية، والذين تكون العودة في ظروف آمنة ودائمة مستحيلة بالنسبة لهم بسبب الوضع السائد في هذا البلد، ويمكنهم أن يدخلوا في مجال تطبيق المادة الأولى من اتفاقية 1951، والصكوك الدولية أو الوطنية الأخرى الخاصة بالحماية الدولية*"[3].

---

[1] - **Christel COURNIL**, «Les réfugiés écologiques : Quelle (s) protection (s), quel (s) statut(s) ?», op-cit, p.1043.

[2] - Directive 2001/55/CE du conseil , relative à des normes minimales pour l'octroi d'une protection temporaire en cas d'afflux massif de personnes déplacées et à des mesures tendant à assurer un équilibre entre les efforts consentis par les États membres pour accueillir ces personnes et supporter les conséquences de cet accueil, 20 juillet 2001, article 2, http://eur-lex.europa.eu

[3] – ترجمة شخصية، وجاء النص باللغة الفرنسية بالصيغة التالية:

لا يشير هذا التعريف إلى النازح البيئي، ولكن القائمة الواردة فيه شاملة بما فيه الكفاية، ويمكن أن يدخل ضحايا الكوارث البيئية في نطاق تطبيق هذا التوجيه، إذا أعلن المجلس الأوروبي وجود حالة تدفق جماعي لتبرير الحماية المؤقتة. يمكن إذن، للدول الأوروبية أن تدمج النازحين البيئيين إما من خلال تعديل التوجيه من أجل خلق حماية في حالة الكارثة البيئية، أو من خلال تفسير واسع للتوجيه، غير أن هذا مستبعد في الوقت الحالي[1].

عموما، إن المعايير التي تحكم الأشخاص النازحين داخل بلدانهم بسبب الكوارث البيئية أكثر فعالية من تلك التي تنظم وضعية الأشخاص النازحين خارج حدود دولتهم، فالعديد من أفراد الفئة الأولى يستفيدون باعتبارهم نازحين داخليا، من أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني[2]، على نحو ما هو مفصل في المبادئ التوجيهية المتعلقة

« les ressortissants de pays tiers ou apatrides qui ont dû quitter leur pays ou région d'origine ou ont été évacués, notamment à la suite d'un appel lancé par des organisations internationales, dont le retour dans des conditions sûres et durables est impossible en raison de la situation régnant dans ce pays, et qui peuvent éventuellement relever du champ d'application de l'article 1A de la convention de Genève ou d'autres instruments internationaux ou nationaux de protection internationale ».

[1] - **Christel COURNIL**, «Les réfugiés écologiques : Quelle (s) protection (s), quel (s) statut(s) ?», op-cit, p.1053.

[2] – للمزيد من التفاصيل حول الحماية الدولية للأشخاص النازحين داخليا، راجع : **حورية أيت قاسي**، تطور الحماية الدولية للاجئين، مرجع سابق، ص287 وما يليها.

بالنازحين داخليا لعام 1998[1]، في حين لا يتأهل إلا القليل من الفئة الثانية للحصول على مركز اللاجئ[2].

سيسمح تدعيم حماية الأشخاص النازحين داخليا بمنح مفهوم النازح البيئي قيمة فعلية في القانون الدولي الوضعي؛ ودفع الدول إلى إدماج، في تشريعاتها، التزامات الاستقبال (مخطط الإجلاء، الإقامة المؤقتة، الحق في المساعدة وعدم التمييز في الإعانات، احترام الخصوصيات المحلية، حماية المخيمات، إمكانية العودة المعقولة أو التوطين في مناطق أخرى).

تتمثل إيجابية هذه الأرضية في منح حماية لجميع الأشخاص النازحين داخليا أيا كان سبب نزوحهم. وتتجاوز مشكلة تعريف متفق عليه للنازح البيئي. لكن بالمقابل لها سلبية تتمثل في كون تعريف النازحين داخليا الوارد في المبادئ التوجيهية هو تعريف وصفي وليس قانوني[3]، ورغم أنه واسع ويغطي العديد من مسببات النزوح الداخلي بما فيها النزاعات الداخلية،

---

[1] – يمكن الاطلاع على النص الكامل للمبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي لعام 1998، على الموقع التالي:

http: www.idpguidingprincipeles.org

[2] – خالد كوسر، " ثغرات في أنظمة حماية النازحين داخليا"، نشرة الهجرة القسرية، العدد31، 2008، ص17.

[3] – انظر الفقرة الثانية من مقدمة المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي التي تقضي بأن هذا التعريف ينطبق على:" الأشخاص ومجموعات الأشخاص الذين أجبروا أو اضطروا إلى الفرار أو الرحيل من أوطانهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، بوجه خاص بسبب أو من أجل تفادي الآثار الناجمة عن الصراع المسلح أو حالات من العنف العام، أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو من صنع البشر والذين لم يعبروا حدود دولة معترف بها دوليا".

الكوارث الطبيعية، ومشروعات التنمية، إلا أنه قد ينجم عن تغير المناخ انطلاق موجة من النزوح الداخلي لا ينطبق عليها حتى هذا التعريف الواسع، مثل التجمعات السكانية المرتحلة بسبب عوامل اقتصادية[1].

2- إمكانية حماية النازح البيئي في إطار الحماية الأعم لحقوق الإنسان.

لا جدال في أنه يوجد ارتباط وثيق بين حقوق الإنسان وظاهرة النزوح القسري، لأنه في أغلب الحالات، تكون انتهاكات حقوق الإنسان هي السبب الأساسي وراء النزوح الجماعي للسكان، الذي يحدث عادة أثناء الأزمات والنزاعات والكوارث البيئية، التي لا تكون فيها السلطات الوطنية في وضع يخول لها توفير المساعدة والحماية لهؤلاء.

اقتضى تزايد عدد النازحين في السنوات الأخيرة بما فيهم النازحون البيئيون، التعامل مع المشكلة في أفق المساعدة الإنسانية بشكل عام. وبما أنه يقع على عاتق الدول التزام بكفالة احترام الحق في الحياة، لجميع الأشخاص الموجودين داخل الأقاليم التابعة لها، فإنه يجب عليها أن لا تقتصر على الجانب السلبي لهذا الالتزام، من خلال عدم انتهاك هذا الحق، وإنما يجب عليها أيضا أن تتصرف بشكل إيجابي، عن طريق اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان عدم انتهاك هذا الحق، ومن بينها، تلك التي تتعلق بتوفير السلع والخدمات الضرورية بالصورة الملائمة للمجتمعات المنكوبة، حتى تتمكن من البقاء على قيد الحياة، وفي حالة عدم قدرة الدول، أو إخفاقها في القيام بذلك، يجب أن تسمح لطرف ثالث بتوفير مساعدات الإغاثة اللازمة[2].

---

[1] – خالد كوسر، " ثغرات في أنظمة حماية النازحين داخليا"، مرجع سابق، ص17.

[2] – حورية أيت قاسي، تطور الحماية الدولية للاجئين، مرجع سابق، ص213 وما يليها.

ثمة فجوة يعاني منها النازحون بسبب الكوارث البيئية، بالنظر إلى نطاق الحماية الذي يكفله القانون الدولي والمحلي للفئات الأخرى من النازحين، إذ لا يبدو واضحا سبب التمييز بين النازحين بسبب تغير آثار المناخ أو الأشكال الأخرى من الضغوط البيئية، عن النازحين قسرا الذين يتنقلون جراء أسباب متنوعة، ممن لا ينتمون إلى فئة النازحين المعترف بهم رسميا، والذين وجدت لهم آليات خاصة للحماية مثل المبادئ التوجيهية[1].

باستثناء اتفاقية كمبالا لحماية ومساعدة النازحين داخليا في إفريقيا[2]، لا وجود لصكوك أو معايير قانونية دولية تتعامل على نحو خاص مع حماية حقوق من يعزى سبب نزوحه إلى العوامل البيئية أو المناخية. إن ضمان الحقوق والحماية جزء من التحدي الأكبر أمام إدارة عواقب التغيرات البيئية ولا سيما تغير المناخ، فمن الناحية العملية غالبا ما يختزل خطاب الحقوق إلى التركيز على الحقوق المادية فقط على حساب مسألة منح الحقوق السياسية التي تمثل تحديا أكبر[3].

يسيطر الجانب المادي المتمثل في تقديم المساعدة للتغلب على آثار الكوارث البيئية، وتوفير الملاذ في برامج إعادة التوطين على التفكير في

---

[1] – روجر زيتر و جيمز موريسي، "الضغوط البيئية والتهجير وتحدي حماية الحقوق"، نشرة الهجرة القسرية، العدد45، 2014، ص67.

[2] – المبرمة في 22 أكتوبر2009، ودخلت حيز النفاد في6 ديسمبر2012، وهي متاحة على الموقع التالي:

http: www. internal-displacement. org

[3] – روجر زيتر و جيمز موريسي، "الضغوط البيئية والتهجير وتحدي حماية الحقوق"، مرجع سابق، ص67.

أوضاع النزوح الناتج عن العوامل البيئية. إذ أن حماية الحقوق من منظور منظم، تتضمن الحق في الأرض أو الحصول على التعويضات، وهي عملية سياسية في المقام الأول مما يجعلها أكثر إشكالية[1]. لهذا السبب، تؤيد عدة أصوات اليوم إقامة نظام حماية دولية مستقل عن اتفاقية 1951، من خلال بروتوكول إضافي لهذه الأخيرة، أو اتفاقية دولية جديدة، ويجب أن يستنبط هذا النظام من عدة عناصر مثل قانون البيئة وقانون حقوق الإنسان.

هناك تحد آخر يتعلق بمدى تعرض الأشخاص الذين تجبرهم العوامل البيئية على النزوح، لانتهاك حقوق الإنسان الأساسية، بالطريقة نفسها التي يتعرض لها اللاجئون والنازحون داخليا، مما يقتضي تحديد الطبيعة الخاصة للتهديدات التي تواجه حقوق الإنسان والتي يسببها تدهور النظم الإيكولوجية الناجم عن تغير البيئة.

رغم أن النازحين البيئيين أغلبهم نازحين داخليا، وبالتالي يخضعون للتشريعات الوطنية، إلا أن ما دفعهم إلى النزوح هو قضية دولية وليس أزمة داخلية، وهو ما يعكس إحدى أهم القضايا الأساسية المرتبطة بتغير المناخ وهي المساءلة، أي مسؤولية الدول المسببة للتلوث في شمال العالم، عن تلبية احتياجات الدول الأكثر معاناة في جنوب العالم[2].

إن القانون الدولي لحقوق الإنسان يحمي الإنسان دون تصنيفه إلى فئات، لكن الإشكالات المتعلقة بالنزوح والبيئة حديثة جدا، ويجب الاعتراف

---

[1] – المرجع نفسه، ص ص67-68.

[2] – روجر زيتر، "الأطر القانونية والتشريعية "، نشرة الهجرة القسرية، العدد31، 2008، ص63.

بأنه ثمة اعتراض شديد من المجتمع الدولي على صياغة صكوك دولية جديدة متعلقة بحقوق الإنسان للنازح البيئي، وفي الوقت نفسه هناك تزايد في أعداد الأشخاص النازحين بسبب التغير البيئي[1].

يشكل التغير المناخي تهديدا فوريا وكبيرا على السكان عبر العالم، حيث تتأثر ظروف الحياة كثيرا بآثار الاحترار المناخي، مما يعيق التمتع الفعلي بحقوق الإنسان (الصحة، الوصول إلى التغذية والماء، الأمن والسلامة الجسدية، تهديد حياة السكان الأصليين، الحق في سكن ملائم ...الخ)، وبشكل عام الحق في مستوى معيشي كافي. سيتأثر الحق في الوصول إلى الماء الصالح للشرب والتغذية، وطاقة الإنتاج الزراعي ستتأثر بانخفاض إنتاجية الأراضي وندرة المياه، التي تؤدي إلى انخفاض مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، كما يثير الاحترار المناخي اضطرابا في الممارسات الزراعية التقليدية، ويؤثر على الصيد البحري والبري، مما سيضاعف الطلبات الغذائية الحالية، وبالتالي سيساهم بشكل ملموس في انعدام الأمن الغذائي العالمي[2].

ستشكل آثار تغير المناخ عائقا أمام ممارسة الحق في التغذية المنصوص عليه في المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 11 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المتعلقة بالحق في مستوى معيشي كاف، فالفقرة الثانية تنص تحديدا على الطابع الجوهري لحق كل شخص في أن يكون في مأمن من الجوع، والالتزامات

---

[1] – **Christel COURNIL**, «Les réfugiés écologiques : Quelle(s) protection(s), quel(s) statut(s) ?», op-cit, p.1049.

[2] - **Sophie PECOURT,** *Protection des déplacés et réfugiés climatiques ...*„ op-cit, p p.6 -10.

المترتبة تبعا لذلك على الدول. كما تضمن اتفاقية حقوق الطفل الحق في التغذية في المادة 2/24، والمادة3/27 التي تنص على التزامات الدول المتعلقة بالتغذية، السكن، واللباس.

تشير لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ملاحظتها العامة رقم 12 لعام 1999 بأن: "*الحق في تغذية كافية غير منفصل عن الكرامة الشخصية الإنسانية وضروري لممارسة الحقوق الأساسية الأخرى المكرسة في الميثاق الدولي لحقوق الإنسان*"، ووضعت التعريف التالي: "*6- الحق في تغذية كافية يتحقق عندما يكون كل رجل وكل امرأة، وكل طفل، لوحده أو مع آخرين يمكنه الوصول ماديا واقتصاديا في كل وقت إلى تغذية كافية أو وسائل الحصول عليها*"، وتلح اللجنة على ضرورة الملائمة والدوام وتوفر التغذية، فحق الإنسان في التغذية، يذهب إلى أبعد من مجرد حق الوصول إلى تغذية كافية للعيش.

يشكل التغير المناخي خطرا على الحق في التغذية بطريقتين: أولا؛ تأثيره على المجتمعات الريفية التي تعيش بمنتجاتها الزراعية الخاصة بها، والصيد، والصيد البحري. ويمكن أن يتسبب في المجاعة. ثانيا؛ ارتفاع أسعار المواد الغذائية سيؤدي أيضا إلى المجاعة وسوء التغذية، وخاصة بالنسبة للأطفال دون خمس سنوات والتي تشكل أول سبب للوفاة في البلدان النامية[1].

عبرت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن ذلك في الملاحظة سالفة الذكر كما يلي: " في كل مرة يكون فيها الفرد (أو جماعة) في حالة استحالة ممارسة حقه في تغذية كافية،عن طريق وسائله الخاصة،

[1] - Ibid , p.12.

وذلك لأسباب تخرج عن إرادته، فإن الدولة تكون ملزمة باتخاذ التدابير الضرورية لمنح أثر لهذا الحق (توزيع الأغذية)، ويقع على الدولة الالتزام نفسه نحو ضحايا الكوارث الطبيعية أو غيرها". إن غياب سياسة تطوعية للدول، لضمان الحق في التغذية للأشخاص في أوضاع التدهور البيئي، يشكل انتهاكا إضافيا للحق في التغذية.

لا تقلل التغيرات المناخية من مسؤولية الدول الملزمة بهذه الحقوق بموجب المعاهدات التي تربطها. فالدول مسئولة عن هذه الظاهرة من خلال عجزها، أو غياب إرادة لوضع سياسات فعالة للوقاية من تسرب الغازات، وبشكل مباشر أكثر غياب سياسة فعالة للتقليل من آثار الاحترار، هي واحدة من المكونات الأساسية لانتهاك حقوق الإنسان للمجتمعات المعنية[1].

إن انتهاك حقوق الإنسان هو أحد الأسباب المؤدية للفرار، كما أنه يمكن أن يحدث أثناء النزوح، ويعتبر أيضا رهانا للعودة أو إعادة توطين الأشخاص النازحين. وعليه، فإنه في سياق الكوارث الطبيعية كما هو الحال في النزاعات المسلحة، يجب فحص النزوح من خلال مقاربة قائمة على حقوق الإنسان، لأن الأشخاص المجبرين على ترك منازلهم يشتركون في عدة أشكال من الاستضعاف، بغض النظر عن أسباب نزوحهم.

3 – تحديات الحماية الدولية للنازح البيئي.

تذكرنا المناقشات الحالية بشأن النازحين البيئيين، بتلك المناقشات التي دارت منذ عقود حول وجود وتعريف النازحين داخليا وحاجتهم للحماية، حيث

[1] -**Sophie PECOURT,** *Protection des déplacés et réfugiés climatiques ...„* op-cit , p.7.

اعترض كثيرون بقوة على إنشاء هذه الفئة من السكان لكونها، في رأيهم، ستمنح مبررا للحكومات لاحتوائهم في بلدانهم، غير أن القبول والتبني الواسع للمبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي لعام 1998، وزيادة اعتراف الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية باحتياجات النازحين داخليا، واختصاصها والتزامها بالمساعدة في التخفيف عن البعض منها، يدل على أن الصعود بالقضايا إلى السطح وإعطائها اسما يخدم هدفا نبيلا، فلم يعد النازحون داخليا بعيدا عن عيون العالم[1].

رغم أن المتشككين لا يزالون يدفعون بأن حماية اللاجئين قد عانت عالميا خلال العقدين الأخيرين، لكن عليهم أن يثبتوا أن ذلك يرجع حصريا وبصفة خاصة إلى إنشاء فئة النازحين داخليا، كما أن الهاجس بأن حماية اللاجئين سوف تتعرض للإضعاف، لا يبدو سببا كافيا ومقبولا لرفض مفهوم النازحين البيئيين[2].

تضاعفت أشكال الحماية التكميلية من أجل حماية الأشخاص المستبعدين من اتفاقية 1951، لكن هذه الأشكال غالبا ما تكون مرادفة لحقوق أقل، في الواقع إن الدول الأوروبية لديها خيال واسع عندما يتعلق الأمر بابتكار أدوات قانونية مصطنعة من أجل تقييد أو فرز طلبات الحماية الدولية. إن تبني مفاهيم مثل (البلد الأصلي الآمن، البلد الثالث الآمن، البلد المضيف الثالث، بلد اللجوء الأول، الملجأ الداخلي)، من قبل أغلب الدول الأطراف، تثبت توجهها نحو التحلل من التزاماتها الدولية. فخلق فئة جديدة لا

---

[1] – ماريا ستافروبولو، "من هم اللاجئون البيئيون"، مرجع سابق، ص11.

[2] – ماريا ستافروبولو، "من هم اللاجئون البيئيون"، مرجع سابق، ص11.

يعني خلق مركز أقل كما هو الحال بالنسبة للحماية البديلة على المستوى الأوروبي. إن هذه الفئة الجديدة غير المحددة وغير المعرفة ترعب الدول المضيفة. كيف يتم تنظيم حماية فعلية لهؤلاء، هل يجب تكريس حماية مستقلة عن تلك الواردة في تعريف اتفاقية 1951، إذا كانت الإجابة بنعم فكيف يتم إدماج تعريف مفتوح نسبيا للنازح البيئي، وضمان تطبيقه الكامل من طرف الدول الأطراف[1]؟

إن الجزر الصغيرة والأرخبيلات في المحيط الهادي مهددة بشدة بارتفاع منسوب مياه المحيطات، لهذا السبب نادت عدة دول في جنوب شرق آسيا والمنظمات غير الحكومية، بأن تتحمل الدول المسؤولة عن التغير المناخي مسؤوليتها، وتقبل مراجعة المبادئ القانونية لما بعد الحرب العالمية، وطالبوا بإضافة بروتوكول حول اللاجئين البيئيين من أجل الاعتراف بهم بموجب اتفاقية 1951 وبروتوكول1967، وذلك في الملتقى الدولي حول اللاجئين الإيكولوجيين الذي نظم في جامعة ليموج (Limoges) في عام 2005[2].

بالنسبة للبعض، فإن توسيع اتفاقية 1951 للأشخاص الذين يبحثون عن ملجأ لأسباب بيئية، سيكون مشروعا، على أساس أن الإطار الدولي الذي تم فيه تبني هذه الاتفاقية قد تجاوزه الزمن، بالإضافة لذلك فإن تزايد تدفقات الأشخاص، وبروز أشكال جديدة من النزوح تفرض تفسير نص هذه الاتفاقية تفسيرا مرنا[3].

---

[1] - **Christel COURNIL**, « Les réfugiés écologiques: Quelle (s) protection (s), quel (s) statut (s)?», op-cit, p.1060.

[2] – راجع الموقع التالي: http://www.usherbrooke.ca/

[3] - **Charlotte RANELLI**, *La nouvelle diaspora du 21 siècle: les réfugiés environnementaux*, op-cit, p.72.

غير أن أغلب الفقهاء يرون أن هذا الحل ليس ملائم، لأن اتفاقية 1951 تتضمن قيدا كبيرا، يستبعد النازحين داخليا الذين يشكلون أوائل اللاجئين البيئيين، إضافة لذلك فإن توسيع هذه الاتفاقية سيضر بالحماية الدولية للاجئين، إذ أن توجه الدول نحو غلق الحدود في وجه اللاجئين، يجعل من غير الممكن مطالبتهم بفتح الحدود أمام النازحين البيئيين[1].

يطرح تنوع أسباب ووجهات النازحين البيئيين مشاكل حقيقية أمام أي محاولة لبناء مركز قانوني للنازح البيئي، فتنوع أسباب تدهور البيئة لا يقود إلى أشكال النزوح نفسها، ولا إلى أشكال المساعدة والحماية ذاتها[2].

تتعلق الصعوبة الأولى في مدة النزوح، فهل يجب إذن إنشاء أشكال من الحماية ذات مدد مختلفة أخذا بعين الاعتبار إمكانية العودة من عدمها؟ يجب التذكير أن الحماية البديلة والحماية المؤقتة التي تم تنسيقها على المستوى الأوروبي محددة من حيث المدة، وعلى العكس فإن مركز اللاجئ الاتفاقي أكثر حماية، غير أنه لا تمنح الحماية مدى الحياة، إذ تتوقف عندما تصبح الأخطار غير موجودة. ويثور التساؤل أيضا حول كيفية الأخذ بعين الاعتبار إمكانيات العودة في بلد تعرض لكارثة بيئية، فهل يجب ابتكار حماية غير محددة للنازحين البيئيين، الذين لا يمكنهم أبدا العودة إلى إقليم تعرض لارتفاع مستوى المياه؟ إضافة إلى ذلك، إذا اخترنا منح حماية مؤقتة، فإنه يجب التنسيق مع النازح حول شروط العودة إلى بلده المنكوب بكارثة بيئية، وهذا يقتضي تعاون كل من البلد المضيف والبلد المنكوب.

---

[1] - **François GEMENNE**, *Géopolitique du changement climatique*, op-cit, p. 84.

[2] - **Cousin BERINICE**, *Lorsque le changement climatique devient cause de migration ...*, op-cit, p.26.

أما الصعوبة الثانية فتتعلق بمعرفة ما إذا كان النازحون البيئيون لديهم إمكانية الذهاب والإياب إلى البلد المنكوب، عكس اللاجئين الذين لا يستطيعون العودة إلى بلدهم وإلا فقدوا مركزهم القانوني. فالنازح البيئي وضعيته مختلفة. فهو لا يخشى اضطهادا من حكومته أو من جماعة متمردة، ولهذا يفترض أن تكرس الدول مركزا قانونيا يسمح للنازح البيئي بالذهاب بعض الوقت إلى بلده الأصلي دون أن يفقد هذا المركز.

أما الصعوبة الثالثة فتتعلق بمسألة دراسة الطلبات الفردية التي يقوم عليها القانون الدولي للاجئين فهي غير ملائمة لهذا الشكل الجديد من النزوح، أين يفر الضحايا من الكارثة البيئية بعدد كبير.

سيكون الأخذ بالحالة الظاهرة أكثر ملاءمة لحالة الطوارئ هذه، فرغم أن المقاربة الفردية قد تطورت في ظل الصكوك الدولية والإقليمية (الحماية البديلة)، إلا أنها لا تسمح بالاستجابة للتدفق الجماعي للأشخاص في حالة كارثة بيئية مفاجئة. تطرح إذن مسألة ملاءمة مركز دولي يقوم على المفهوم التقليدي للدراسة الفردية لطلبات اللجوء.

أخيرا، تتعلق الصعوبة الرابعة بالحقوق المعترف بها للنازحين البيئيين، من المؤكد أن الحق في وحدة الأسرة وعدم الرد يجب أن يكونا مضمونين طبقا للأحكام الوطنية والإقليمية والدولية[1].

إلى جانب تحديد أسباب النزوح البيئي وأشكاله، تظل مسألة فعالية الأدوات القانونية الضرورية لتسيير التدفقات الناجمة عن الكوارث البيئية. في

[1] - **Christel COURNIL**, «Les réfugiés écologiques: Quelle (s) protection (s), quel (s) statut (s)?», op-cit, pp.1063-1064.

الواقع، إن إعمال مركز دولي للنازح البيئي يثير تساؤلا عاما حول قدرة القانون الدولي العام على وضع أداة قانونية حمائية بالفعل لهذه الفئة من النازحين[1].

امتدادا للنداء الصادر عن ملتقى ليموج سابق الذكر، قام فريق عمل مكون من أساتذة في القانون وفي الاقتصاد، في الفترة الممتدة من شهر جوان إلى شهر ديسمبر من عام 2008، بإعداد مشروع اتفاقية خاصة بالنازحين البيئيين؛ وتم عرضه، من خلال يوم دراسي، على قانونيين وعلماء وفلاسفة وخبراء لدى منظمات دولية وإقليمية ومنظمات غير حكومية، لتقديم ملاحظاتهم النقدية[2].

إن فكرة اتفاقية شاملة لجميع النازحين البيئيين سواء تجاوزوا حدود الدولة أم لا ليست حديثة، لقد دعت إليها **فيرونيك ماني ني Véronique (MAGNINY**، من خلال رسالة دكتوراه حول اللاجئين البيئيين نوقشت عام 1999، حيث تضمن مثل هذه الاتفاقية حماية دولية جماعية، مادية وقانونية، وتكون خاصة فقط بالنازحين البيئيين، ومستقلة عن باقي الاتفاقات، وبصفة خاصة اتفاقية1951، وتشكل بنفسها قواعدها الخاصة وتكرس قانونا دوليا خاصا بالنازحين البيئيين[3].

---

[1] - **Charlotte RANELLI**, *La nouvelle diaspora du 21ème siècle: les réfugiés environnementaux,* op-cit, pp.81-82.

[2] – يمكن الاطلاع على النص الكامل لمشروع اتفاقية بشأن النازحين البيئيين على الموقع التالي: http://www.usherbrooke.ca/

[3] – نقلا عن:

- **Charlotte RANELLI**, *La nouvelle diaspora du 21 ème siècle: les réfugiés environnementaux,* op-cit, p.82.

إن واقع القانون الدولي يتعارض مع هذه الفكرة الطموحة جدا. إذ أنه بالنظر إلى التوجه العام لدى الدول نحو غلق الحدود فإنها لن تتحمس للالتزام باتفاقية جديدة، كما أن هذه الاتفاقية تقتضي استثمارا ماليا ثقيلا، لأن الدول التي تضم أكبر عدد من النازحين البيئيين هي دول الجنوب، أين لا يمكن لضحايا تغير المناخ، الاعتماد على مساعدة بلدانهم الأصلية التي تكون عاجزة عن تقديم الحماية والمساعدة، بل إن إعصار كاترينا أثبت أنه حتى في حالة حدوث كارثة في الدول المتقدمة، فإنه يمكن أن تغيب مساعدة الدولة.

تؤكد **مونيك شوميلي جوندرو-(Monique Chemillier GENDREAU)** أن القانون الدولي العام يعاني حاليا من قصور وثغرات مهمة، تعيق الوصول إلى الاستجابة للرهانات الكونية المستقبلية (مثل حماية اللاجئين البيئيين، أو تكريس حوكمة دولية عملياتية للحفاظ على البيئة). ويطرح الطابع التعاقدي للقانون الدولي العام، في نظرها، حدود مهمة للاعتراف بحقوق النازح البيئي، وبشكل عام على حماية البيئة[1].

بالإضافة إلى ذلك، فإن القانون الدولي يقوم على مبدأين مهمين هما احترام سيادة الدول وعدم التدخل، وعليه لتأمين حماية فعالة للنازحين البيئيين يجب أن ترد قيود على هذين المبدأين[2]. ولا يجب أن تقتصر الحماية على الأشخاص الذين يفرون خارج الحدود، بل يجب أن تشمل أيضا النازحين داخليا أثناء حدوث كارثة بيئية.

---

[1] - **Christel COURNIL**, « Les réfugiés écologiques: Quelle (s) protection (s), quel (s) statut (s) ? », op-cit, p.1064.

[2] - **Laure VERHAEGHE** , *Les réfugiés environnementaux : obstacles à la reconnaissance anticipée d'un statut juridique…*, op-cit, p.45.

خاتمة:

إن رهان النزوح البيئي الذي تم تجاهله طويلا من طرف الدول والمنظمات الدولية، في طريقه لأن يصبح إشكالية كوكبية، تعكّر أمن المجتمعات وتقتضي سرعة التصرف، غير أن إعداد أرضيات للحلول تواجهها عقبة أساسية، وهي غياب تعريف مجمع عليه للنازح البيئي مما يبطئ في الاعتراف بالظاهرة.

تبدو إشكالية النزوح البيئي معقدة جدا بما أن نطاق النزوح، الطابع القسري، المدة، والدافع إليه، يتنوعون كثيرا من حالة لأخرى، وبالتالي فإن السياسات المتبعة للاستجابة لها، تختلف تبعا لهذا التنوع. وتكشف هذه الوضعية عن أهمية، بالنسبة لجميع الفاعلين المعنيين، تركيز جهودهم لوضع تعريف دقيق وواضح ومعترف به من قبل الجميع، كمرحلة أساسية أولى في مسار التكفل بهذه الظاهرة، مما يسمح لاحقا بخلق مركز قانوني يحمي حقوق النازحين البيئيين. ولهذا، ويجب أن تكون المعطيات الإحصائية دقيقة وعلى أساس علمي، سواء على المستوى الوطني، أو الإقليمي، أو الدولي. كما يجب على الدول مراجعة المعايير القانونية الموجودة من أجل إدماج النازحين البيئيين في نطاق تطبيقها، أو المشاركة في وضع آلية قانونية جديدة تحمي بشكل خاص النازحين البيئيين، ويمكن الاعتماد على بعض الصكوك الدولية القائمة مثل اتفاقية جنيف لعام1951 المتعلقة باللاجئين، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالنازحين داخليا لعام 1998، واتفاقية كمبالا لحماية ومساعدة النازحين داخليا في إفريقيا لعام 2009؛ كأسس لإعداد أداة قانونية جديدة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النازحين، الذين يغادرون ديارهم وأوطانهم لأسباب تتعلق بالتدهور البيئي.